مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

الجلسة **٦١٠١** (الاستئناف ١)

الاثنين، ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سفرونكوف
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد هوانغ هنجيانغ
	فرنسا	السيد غيديه
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد سكراسيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد وليامز
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة جيرمين
	اليابان	السيد كوماغي

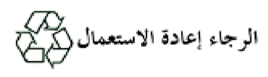
جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/129)

09-29316 (A)





استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل جامايكا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد وولف (جامايكا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين، كما أشرت في جلسة الصباح، بأن يقتصروا عند الإدلاء ببياناهم على ما لا يزيد على خمس دقائق، حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات مختصرة عندما يتكلم ممثلوها في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي، بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، أن يهنئكم، سيدي، ووفد المكسيك بأخذكم زمام المبادرة بتنظيم هذه المناقشة بشأن هايتي ومناقشة آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/1290) والزيارة الأخيرة التي قام بها مجلس الأمن إلى هايتي في آذار/مارس ٢٠٠٩، برئاسة كوستاريكا.

وقبل الإشارة إلى الموضوعين الرئيسيين اللذين سيتناولهما مجلس الأمن، أود أن أؤكد مرة أخرى التزام مجموعة أصدقاء هايتي التام ودعمها لحكومة وشعب هايتي في إعادة بناء بلدهما وتوطيد السلام والاستقرار والنهوض بالانتعاش والتنمية المستدامة.

وبصفتي منسق مجموعة أصدقاء هايتي، أود أن أعرب عن تأييدنا القوي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وللممثل الخاص للأمين العام على الجهود التي يبذلاها لتحسين الاستقرار وإدارة الحكم في هايتي. إن آخر تقرير للأمين العام، مؤرخ ٦ آذار/نيسان، يؤكد على التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة، كما بينها قرار مجلس الأمن ١٨٤٠ (٢٠٠٨) والقرارات السابقة.

وترحب مجموعة أصدقاء هايتي بالتقدم المحرز في خمسة معايير تعتبر حاسمة بالنسبة لتوطيد الاستقرار في هايتي وهي: الحوار السياسي والانتخابات، وتوسيع سلطة الدولة، بما في ذلك إدارة الحدود؛ وتعزيز الأمن؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وبالمثل، نقدر الالتزام القوي من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية التي تتقاسم مواردها للمساعدة في تدريب شرطة هايتي الوطنية. ونؤكد أيضا على أهمية الجهود التي بذلها نواب وزراء الخارجية ونواب وزراء الدفاع في الفريق الاستشاري ٢ x ٩ المعني بهايتي.

أما بخصوص الحوار السياسي والانتخابات، تعتقد مجموعتنا أن تشكيل حكومة رئيس الوزراء نيير – لويس يمثل خطوة هامة نحو الأمام وتعبيرا عن تحسين التعاون فيما بين السلطة التنفيذية والبرلمان والمجتمع المدني استجابة لسلسلة الأعاصير المدمرة والعواصف المدارية التي ضربت البلاد. ومن الأهمية بمكان أن نعزز هذا التعاون وذلك لتلبية احتياجات البلاد.

وتؤكد مجموعة أصدقاء هايتي على الحاجة إلى عقد انتخابات حرة ونزيهة وتدعو جميع الأطراف السياسية إلى ضمان إجراء الانتخابات المقبلة لتجديد عضوية ثلث مجلس الشيوخ في جو سلمي.

وما زالت هايتي تصارع انعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع ووضعا إنسانيا هشا. ولسوء الحظ، هناك تدهور ملحوظ في الظروف المعيشية اليومية للأغلبية الساحقة من شعب هايتي. وتشاطر مجموعة أصدقاء هايتي الأمين العام رأيه في أن الاستقرار والأمن والتنمية مسائل مرتبطة بعضها ببعض، نظرا لأن المستويات الحالية من الفقر والحرمان والمعاناة في البلاد تتعارض بصورة واضحة مع تحقيق الاستقرار على المدى البعيد. ولذلك، من الملحّ أن تتعاون سلطات هايتي تعاونا وثيقا مع المجتمع الدولي لتيسير توزيع المساعدة الإنسانية والعمل على الإنعاش ووضع الأساس لتجديد أنشطة القطاع الخاص لصالح إعادة إعمار البلاد وتنميتها على المدى الطويل.

وتؤكد مجموعة أصدقاء هايتي من جديد الأهمية القصوى لمؤتمر المانحين المزمع عقده في ١٤ نيسان/أبريل. فسوف يكون فرصة للمانحين والشركاء لتحسين التعاون ولتوفير المزيد من المساعدة المطلوبة من حكومة هايتي لتلبية احتياجات البلاد الفورية ولوضع الأسس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد مونيوز (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة بصفتي ممثلا لدولة عضو، ولا سيما نظرا لأن ممثلي بعض وكالات الأمم المتحدة أرادوا أن يأخذوا الكلمة قبلنا. وأود أن أشكركم بصورة خاصة على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في هايتي وتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/129) والزيارة الأخيرة التي قام بها وفد مجلس الأمن، برئاسة السفير أوربينا ممثل كوستاريكا.

وفي حين نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، أود بداية أيضا أن أؤكد مجددا التزام شيلي بعملية تحقيق الاستقرار في هايتي. فمنذ بداية الأزمة في هايتي في شباط/فبراير ٢٠٠٤، ظل بلدي يشارك في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتفادي نشوب حرب أهلية وللإسهام في عملية إعادة إعمار هذا البلد الكاريبي. ولتحقيق ذلك، شاركنا في القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات في مرحلتها الأولى، ومن يومئذ لا يزال لدينا حضور فاعل في بعثة الأمم المتحدة على امتداد السنوات الخمس من وجودها.

ونرحب بالإجراءات الحازمة التي اتخذها الرئيس رينيه بريفال لتوطيد الديمقراطية في بلده وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ونرى أنه ينبغي أن يسير الاستقرار التام جنبا إلى جنب مع عملية ديمقراطية شاملة، يشعر الجميع من خلالها أنهم يشاركون في إعادة الإعمار وبالتالي في ازدهار بلدهم. وفي هذا الصدد، نقدر الانتخابات المقبلة المزمع عقدها في ١٩ نيسان/أبريل ونأمل أن تجري في أفضل ظروف طبيعية ممكنة.

ونقدر تحسن الأحوال الأمنية في هايتي، مثل انخفاض عدد أعمال الخطف، وتشجعنا أيضا الإشارة إلى التقدم المحرز في أربعة من المعايير الخمسة التي وضعها الأمين العام، وهي: الحوار السياسي والانتخابات، وتوسيع نطاق سلطة الدولة، بما في ذلك إدارة الحدود، وتعزيز الأمن؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وبالمثل، ينبغي استمرار تعزيز مراقبة الحدود البحرية والبرية مع زيادة المساعدة الدولية وذلك للتخفيف من الآثار المحتملة لزعزعة الاستقرار من الاتجار بالمخدرات.

ونود أن نعرب، بصورة خاصة، عن قلقنا البالغ إزاء الركود في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لهايتي وأمنها الغذائي. والترابط الوثيق بين الأمن والتنمية أساسي لفهم الحالة الراهنة في هايتي. ولذا نعتقد أن التنسيق الملائم بين جميع أصحاب المصلحة المشاركين في بناء السلام في هايتي، على نحو ما نص عليه القرار ١٨٤٠، ينبغي أن يشمل بذل الجهود لتحسين مؤشرات نوعية الحياة الاجتماعية – الاقتصادية للهايتيين. وبدون ذلك، فإن الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الخمس الماضية يمكن أن تتلاشى بسرعة.

ويعتبر مؤتمر المانحين المقبل المعني بهايتي، والمزمع عقده في ١٤ نيسان/أبريل في واشنطن، العاصمة، مؤشرا إيجابيا. وشيلي، نظرا لموقعها كبلد يتبع سياسة تعاونية ثنائية مع هايتي، في مجالات مثل التعليم وتعزيز مراكز الرعاية النهارية، ستشارك وتساهم، في حدود إمكاناتها، في نجاح هذا المؤتمر وذلك لضمان تنفيذ البرامج الإنمائية على النحو الواجب لهذه الدولة الكاريبية بموجب المبدأ الأساسي الممثل في الملكية الوطنية. وفي الوقت ذاته، من الأهمية بمكان زيادة تعزيز الاستثمارات الخاصة، التي تساعد في إيجاد فرص العمالة والبيئة الملائمة للاستثمارات الأجنبية والوطنية.

ولا أود أن أؤكد على التزام بلدي التاريخي فحسب، بل أيضا على الجهود التي يبذلها عدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية. وتشكل مساهمات تلك البلدان قرابة نسبة ٦٠ في المائة من ذوي الخوذ الزرق في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وتقوم عبر مبادرات مثل آلية ٢×٩، والفريق العامل المنشأ حديثا المعني بتنسيق وتعاون دول أمريكا اللاتينية مع الشرطة الوطنية الهايتية، بالسعي إلى وضع استراتيجيات مترابطة ومستدامة للاستفادة القصوى من مساهمة جنودنا وأفراد الشرطة التابعين لنا، سواء في البعثة أو في برامج التدريب والتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية.

وأود أن أشير إلى إحصائية واحدة فحسب: سيقوم بلدي في هذا العام بتدريب ما يزيد على ٧٠ ضابطا من الشرطة الوطنية لهايتي في شيلي، وذلك في كلية كارابنيروس لعلوم الشرطة. وسيستمر هذا البرنامج على مدى السنوات القليلة القادمة.

وأود أن أختتم بتوجيه نداء بعدم نسيان هايتي. إن الأعاصير المدارية الأخيرة ونتائجها المدمرة بالنسبة للسكان، بالإضافة إلى الأزمة الغذائية والأزمة الاقتصادية، تجعل الحاجة أكثر إلحاحا لمواصلة العمل من أجل الهدف الذي يجمعنا هنا اليوم، وهو تحقيق سلام دائم في هايتي، يقترن بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان والنهوض بها، وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية، وتحقيق تقدم حقيقي فيما يتعلق بضمان التنمية والكرامة لسكان ذلك البلد.

أخيرا، سيبقى بلدي ملتزما بهايتي جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، وبالمثابرة في السعي إلى بلوغ جميع تلك الأهداف الإنسانية في ذلك البلد الكاريبي الشقيق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء الوفد المكسيكي على تنظيم هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى ما اضطلع به من أعمال في هايتي منذ تولى مهامه في عام ٢٠٠٧.

تولي كندا أهمية كبيرة لملف هايتي. وهايتي هي ثاني أكبر البلدان المتلقية للمساعدة الإنمائية الكندية بعد أفغانستان. وقد ارتفع إجمالي التزاماتنا المالية إلى مبلغ ٥٥٥ مليون دولار للفترة ٢٠٠٦–٢٠١١. وعلاوة على ذلك، فإن كندا تؤمن بأن الطابع المشترك فيما بين البلدان الأمريكية للجهود

المبذولة في هايتي يمثل جانبا أساسيا من العمل الدولي في ذلك البلد. كما أن ذلك التضامن الإقليمي يجعل من الشراكات مع منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية أمرا أساسيا. وفضلا عن ذلك، تدعم كندا النهج الذي يشمل جزيرة اسبانيولا برمتها ويسلّم بأهمية الجمهورية الدومينيكية بالنسبة لملف هايتي.

إن هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن هايتي هي الأولى منذ عام ٢٠٠٦. وقد أحرز تقدم كبير على مدى السنوات الثلاث الماضية. ولنا أن نعتز بما أنجزه الهايتيون وبما حققه المجتمع الدولي. ونود أن نشكر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لما اضطلعت به من أعمال لتحقيق الاستقرار ولدورها في استعادة الأمن في ذلك البلد. ونشيد أيضا بفريق الأمم المتحدة القطري بقيادة السيد جويل بورترو، لعمله المتعلق بالتنمية وتنسيق المعونة الإنسانية. وأود أن أبرز العمل الاستثنائي الذي اضطلعت به منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي، بعد الدمار الذي سببته أربعة أعاصير مدارية ضربت هايتي في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. إن تدخلهما، بما في ذلك بالشراكة مع الفرقاطة الكندية سان جونس، سمح بإنقاذ العديد من الأرواح البشرية.

وكانت أعاصير الصيف الماضي تذكرة بأن كل ما أحرز من تقدم في هايتي ما زال هشا. وتوطيد الأمن يتطلب العمل المتكاتف في مجال التنمية. ومن ناحية أخرى، تتطلب التنمية المجدية حقا دعما سياسيا ثابتا. ولهذه الغاية، يجب أن تتآزر جميع الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة في هايتي. وعلى الممثل الخاص، بالأخص، أن يوفر لأنشطة الفريق القطري القيمة المضافة لدوره السياسي.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي سياق مثل هايتي، حيث يتعين عمل كل شيء على الفور، لا بد من وضع سلم للأولويات. وقد أحرز تقدم في هايتي على مدى السنوات القليلة الماضية بسبب وجود توافق سياسي فيما بين أركان السلطة الهايتية. ونظرا لتعدد التحديات التي يواجهها البلد، بات ضروريا المحافظة على التوافق بين صانعي القرار في هايتي بغية العمل من أجل المصلحة المشتركة لسكان البلد. إن الممثل الخاص له دور أساسي في هذا المجال. ونحن نعلم أن الأغلبية الساحقة من الهايتيين يريدون الإصلاح من أجل تنمية بلدهم. والمستفيدين من عدم الاستقرار وانعدام الأمن هم وحدهم الذين لهم مصلحة في المحافظة على الوضع القائم. ولكن ذلك لن يجدي شيئا سوى التمهيد لأزمة أخرى. وتكفي ثمانية تدخلات في هايتي من جانب الأمم المتحدة خلال العقدين الماضيين لتكون دليلا كافيا على ذلك.

إننا نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي يجب أن تبقى هناك لضمان أمن واستقرار المؤسسات الهايتية. ويجب أن يستمر تزويد البعثة بالموارد الكافية والولاية المناسبة. ويجب أن يقترن عمل البعثة بوضوح بالتقدم في إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية وبالإصلاحات في الجهاز القضائي وجهاز السجون الإصلاحية.

وتود كندا أن تشير أيضا إلى جدوى مؤشرات التقدم التي قدمها الأمين العام في الصيف الماضي أثناء النظر في مستقبل البعثة. ونعتقد بوجوب مواصلة تطوير تلك المؤشرات من أجل السماح لحكومة هايتي والمجتمع الدولي بقياس تأثير جهودهما المشتركة في تحقيق الاستقرار وإعادة البناء بشكل ملائم.

ويتضمن القرار ١٨٤٠ (٢٠٠٨) جميع العناصر اللازمة لأعمال المتابعة المناسبة عبر التجديد لولاية البعثة في المستقبل. إن قيادة هايتي وملكيتها للإصلاحات تشكل عنصرا أساسيا في ذلك، ولكن يجب ألا يؤدي ذلك إلى تأجيل الإصلاح المطلوب. ولا يمكن للتقاعس أن يكون هو الرد على المشاكل المعقدة التي تواجهها هايتي.

وسيكون مؤتمر المانحين الذي يعقد في غضون أيام في واشنطن العاصمة خطوة هامة بالنسبة لهايتي وشركائها الدوليين. وستكون تلك فرصة جيدة لتعزيز تنسيق الشراكات بشأن خارطة الطريق المتمثلة في ورقة الاستراتيجية للتنمية الوطنية والحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نشكر الأمين العام على تكليفه بإعداد تقرير البروفيسور بول كوليير الذي أبرز العوامل الموضوعية الخاصة بهايتي وأعطى دفعة إلى الأمام وخلق التفاؤل اللازم بشأن الآفاق الاقتصادية للبلد وإمكانية توفير فرص عمل جديدة.

وفي تموز/يوليه القادم، وفي ضوء النتائج التي سيسفر عنها اجتماع واشنطن، فإن الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي تتشرف كندا برئاسته، سيقدم توصيات بشأن استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل لهايتي. ونتوقع أن تؤدي انتخابات مجلس الشيوخ، التي ستجري بعد أيام قليلة، إلى تعزيز استقرار المؤسسات الحكومية هناك.

في الختام، ستواصل كندا التعاون مع هايتي، وذلك من خلال الاحترام التام لدستورها وثقافتها وتاريخها وتنوعها. إننا نشدد على الحاجة إلى العمل مع الشعب الهايتي الموحد ومع السلطات الوطنية التي تعتمد الشمول السياسي ولديها القناعة بوجوب المضي قدما معا بطريقة ديمقراطية نحو التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحقيقية. إن الدمار الناجم عن أعاصير العام الماضي شكل انتكاسة بالفعل، ولكن التقدم المحرز في مجالات أخرى يبعث الأمل في المستقبل. وليس أمام المجتمع الدولي بديل عن مواصلة الالتزام بمساعدة هايتي على المضي قدما نحو مستقبل أفضل. لذلك، وعلى الرغم من جسامة التحديات، ستظل كندا مصممة على مواصلة الإسهام في تنمية هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني أن أرى المكسيك، وأن أراكم، سيدي، في رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. إن خبرتكم الواسعة ومهارتكم المعهودة ستكونان ضمانة لإدارتكم المنتجة والفعالة لعمل هذه الهيئة.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري للسفير خورخيه أوربينا، الممثل الدائم لكوستاريكا، الذي قاد بعثة مجلس الأمن إلى هايتي. إن تقريره في ذلك الشأن يحتوي على معلومات هامة.

(تكلم بالإنكليزية)

أود كذلك أن أعرب عن تقدير وفدي للعمل الذي يضطلع به في هايتي السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام، وللإحاطة الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

تتفق البرازيل مع ما توصل إليه الأمين العام في تقريره الأخير من أن هناك تدهورا ملحوظا في الظروف المعيشية للسكان بالرغم مما تحقق من تقدم في مجالات مثل الحوار السياسي والانتخابات وبسط سلطة الدولة وتعزيز الأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإن ما تم إنجازه في مجال الأمن لا يزال هشا.

إن ذلك التقييم يعضد ما ذهبت إليه البرازيل من أن هناك حاجة للاحتفاظ ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار

في هـايتي بتـشكيلتها وولايتـها الـراهنتين، مـع التأكيـد علـى ضـرورة أن يـدعم المجتمـع الـدولي الجهـود المحليـة الهادفـة إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلد. إن المسؤولية الرئيسية في تنمية البلد، والملكية الكاملة لتلك العملية، تقع على عاتق أهل هايتي أنفسهم. بيد أنهم لا يزالون بحاجة إلى تضامننا الثابت معهم ومساندتنا لهم.

معـروف جيـدا أن بعثـة الأمـم المتحـدة في هـايتي والسلطات الوطنية في هايتي قد تعاونت بغيه تحسين الوضع الأمني في ذلك البلد بشكل ملحوظ. فالمناطق التي كانت من قبل تحت سيطرة العصابات المسلحة مثل بورت - أو - برانس ومدن أخرى مماثلة توجد الآن تحت سيطرة الدولة ويعيش سكانها دون خوف من الوقوع ضحايا للعنف. غير أن الهشاشة النسبية التي تتسم بها تلك المكاسب تدعو إلى مزيد من العمل لكفالة استدامتها التامة. ومن أبرز مكونات الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف إصلاح وتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وكذلك الجهاز القضائي ونظام المؤسسات الإصلاحية. وإن البرازيل وبلدانا أخرى عديدة، تقدم أو تحضر لتقديم المساعدة لحكومة هايتي في انجاز تلك المهمة الحيوية. ويسود شعور بالتفاؤل بأن الشرطة الوطنية الهايتية ستبلغ أهدافها المحددة، كما وكيفا، شريطة أن تحافظ على مسارها الحالي. إن هذه الجهود جزء من مجهود أوسع لمواصلة الاستثمار في بناء القدرات بغية توفير الأدوات المؤسسية التي يحتاجها البلد لتوطيد استقراره. وجميع المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف يجب تعزيزها في هذا المنعطف الحاسم.

لقد ضاعف الأمين العام بان كي - مون جهوده في الأشهر القليلة الماضية بهدف جذب الانتباه العالمي، والاستثمارات إلى هايتي. وتقف زيارته الأخيرة، هو والرئيس الأسبق كلينتون، شاهدا على أن الأمين العام يتفق تماما مع الرأي بأن التدابير الأمنية وحدها لا تستطيع إيجاد حلول جذرية لمشاكل هايتي. وإن البرازيل، التي كثيرا ما عبرت عن رأيها بأن تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في هايتي يتطلب خليطا من الأمن والمصالحة الوطنية والتنمية، لا تملك إلا أن تبارك تلك المبادرة.

الكل يعرف الإحصاءات المؤسفة عن الفقر في هايتي. ويتعين على حكومة هايتي وشركائها العديدين، إن هم أرادوا تصحيح الوضع، تكثيف جهودهم المشتركة بغية التصدي للتحديات التي يواجهها الهايتيون في حياتهم اليومية. وإن مؤتمر المانحين المزمع عقده في واشنطن في ١٤ نيسان/أبريل يمثل فرصة نادرة لتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة وتعبئة موارد إضافية. وإن تقرير السيد كولير ووثيقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر وتحقيق النمو يوفران الإرشاد لتخطيط وتنفيذ المشاريع السريعة المردود.

تتعرض الدول المانحة حاليا لضغوط مالية كبيرة وهي تسعى جاهدة للتغلب على تقلص دخولها. غير أننا، يجب ألا ننسى أن احتياجات هايتي ملحة وكبيرة جدا. إن البلدان والفئات الأكثر فقرا هي التي تقاسي أكثر من غيرها في زمن الأزمات. وعلينا أن نتجنب سحب يدنا الممدودة بالمساعدة في الوقت الذي تلح فيه الحاجة إليها أكثر من أي وقت مضى. وسيكون مطلوبا منا إبداء قيادة نشطة لكفالة التزامنا المستمر تجاه هايتي والجهود التي تبذلها لتلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

فيما يتعلق بالبرازيل، ما فتئ الرئيس لولا والوزير سيلسو آموريم يؤكدان تارة بعد أخرى التزامنا بمساعدة هايتي في مسيرتها نحو الاستقرار والتنمية. وهذا النهج يقوي التزامنا الثابت تجاه بعثة الأمم المتحدة. وستبقى قواتنا في هايتي ما دامت سلطات هايتي والمجتمع الدولي يعتبران ذلك ضروريا.

لقد أسعدنا ما سمعناه هذا الصباح من أعضاء مجلس الأمن الذين أشادوا بالمساهمة القيمة التي قدمها قائد القوة، اللواء سانتوس كروز، والأفراد والشرطة في بعثة الأمم المتحدة. وسيقوم القائد الجديد للقوة، اللواء فلوريانو بيشوتو فييرا نيتو، باستلام مهامه قريبا. ونحن على ثقة بأنه سيقود القوة بنفس الكفاءة التي اتسم بها من سبقوه في المنصب.

كذلك يأخذ التزامنا نحو هايتي شكل مشاريع للتعاون الثنائي والثلاثي في عدد كبير من المجالات منها الزراعة ومصايد الأسماك والتعليم وتوليد الطاقة.

تتسم الانتخابات القادمة لمجلس الشيوخ بأهمية حاسمة لا لتعزيز مؤسسات هايتي فحسب، بل أيضا لتيسير العمل التشريعي لمجلس الشيوخ ومن ثم الإسهام في دفع الإصلاحات المطلوبة إلى الأمام. إن وفدي يعرب عن سعادته بمساهمة البرازيل بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لتنظيم عملية الانتخابات التي نثق في أنها ستجيء شفافة ونزيهة وذات مصداقية.

تتابع الحكومة البرازيلية عن كثب الجهود التي تبذلها حكومة هايتي بغية القيام بإصلاحات مؤسسية. وإننا لعلى ثقة بأن عملية المشاورات ستكون شاملة للجميع بحيث يتسنى للمجتمع الهايتي بأسره التوصل إلى الاتفاقات الضرورية. إن الحكم الديمقراطي المستدام والفعال هدف يجب السعي إلى بلوغه بعزيمة جبارة، بل وبشعور بما يتطلبه الوضع من تحرك سريع في كل مكان، وهايتي ليست استثناء من ذلك.

إن انتخابات مجلس الشيوخ القادمة ومؤتمر المانحين فرصتان هامتان أمام هايتي لتأكيد ملكيتها للعملية السياسية ولعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإننا ندعو مجلس الأمن لأن يبعث برسالة لا غموض فيها بشأن دعمنا الثابت لهايتي وللعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للأرجنتين.

السيد أرغويّو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشير إلى أن وفدي يساند ما ورد في بيان الممثل الدائم لأوروغواي، الذي تكلم صباح اليوم نيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي. كما أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل وأن أشكر بشكل خاص وفد المكسيك على الدعوة لهذه المناقشة المفتوحة عن الحالة في هايتي. كذلك أود أن أبرز مدى الأهمية التي تكتسيها الزيارتان اللتان قام بهما لهايتي كل من مجلس الأمن والأمين العام، تعبيرا عن التزام المجتمع الدولي إزاء الوضع في ذلك البلد.

حينما قرر مجلس الأمن في عام ٢٠٠٤ إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي كان ذلك البلد غارقا في عنف لا تملك الدولة القدرات المؤسسية اللازمة للتصدي له. ولذلك السبب أنشأ المجلس بعثة متكاملة بولاية قوية تركز على موضوع الأمن. وقد كان الهدف الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة تهيئة بيئة آمنة ومستقرة تسمح للعملية السياسية والدستورية في هايتي بأن تتطور. ويمكن القول من ذلك المنظور إن البعثة، في طور نموها الحالي، قد أحرزت بالتأكيد تقدما ملموسا.

وهكذا كان تولي السلطة من قبل حكومة هايتية منتخبة وفقا للدستور أولى الخطوات الكبيرة على طريق الحياة السياسية. وبالمثل كان من المعالم الرئيسية في مسار العملية السياسية التي تتطلب منا نظرة إيجابية حل الأزمة السياسية التي نشبت بسبب سقوط رئيس الوزراء في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وذلك بتعيين رئيس جديد للوزراء في أيلول/سبتمبر من العام ذاته والدعوة إلى انتخابات برلمانية ستجرى في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

ذلك هو ما قصده الأمين العام في تقريره الأخير عن هايتي (S/2009/129) حين ركز على التقدم المحرز في مجال الحوار السياسي والذي انعكس في إرادة القادة السياسيين في هايتي بالعمل معا لمعالجة حالة بلدهم وبخاصة الأزمة الناجمة عن الأعاصير والعواصف المدارية المدمرة في عام ٢٠٠٨.

إن الأرجنتين، بوصفها بلدا مساهما في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وهي أول بعثة لحفظ السلام غالبية وحداتها من أمريكا اللاتينية، فيما يتعلق بالقوات والقيادة العسكرية على السواء، يسرها أن ترى البعثة قد أصبحت عاملا حاسما في إعادة الاستقرار والأمن لهايتي وفي دعم شعب هايتي في التزامه بالديمقراطية. وكانت زيارة مجلس الأمن الأخيرة إلى هايتي قد لاحظت مدى التقدم المحرز في مجال الأمن وأكدت على الدعم الذي توفره بعثة الأمم المتحدة للشرطة الوطنية في هايتي لبناء قدرتها. كما بينت البعثة أنه يمكن مشاهدة التحسينات التي أجريت في انخفاض معدل الجريمة وفي زيادة ثقة الشعب الهايتي بالشرطة.

إن التقدم المحرز في مجال توفير الأمن تقدم يدعو إلى التشجيع. ومع ذلك، نلاحظ مع شعور بالقلق أن فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي ظلت تتعرض للخطر بقدر كبير، وخاصة من جراء الضرر البالغ الذي ألحقته الكوارث الطبيعية. وما زالت الحالة في هايتي حالة هشة بسبب الفقر المستمر والبطالة والقدرات المحدودة للمؤسسات الهايتية على تقديم الخدمات الأساسية إلى السكان. وتبرز العلاقة الوثيقة بين الأمن والتنمية حقيقة أن عمل المجتمع الدولي لا يمكن أن يقتصر ويجب ألا يقتصر على وجود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إذ أن أي افتقار إلى تحسن مرئي في الأحوال المعيشية لشعب هايتي يمكن أن يعرض استقرار البلد للخطر.

ولهذا السبب، يشكل مؤتمر المانحين المقبل الذي يعقد في واشنطن فرصة للمضي قدما بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهايتي وبناء مؤسساتها ومجابهة العديد من التحديات التي تواجهنا. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من تحسين التعاون الدولي مع هايتي ولا بد من تعزيز قدرات المؤسسات في هايتي، وبذلك ضمان حلول عصر جديد. وعلينا أن نعمل من أجل أن تتحمل هايتي، في الأجل المتوسط، المسؤولية عن تنفيذ وتنسيق المساعدة التي تتلقاها.

إن الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي، نظرا لأنه بدون التعزيز الحقيقي للدولة الهايتية، وعملية للمشاورات السياسية تضمن الحكم ومستوى أساسيا للتنمية البشرية، لن تحسم إطلاقا العوامل التي جعلت من الضروري للمنظمة أن تتدخل. وسيظهر نجاح الأمم المتحدة حينما لا يعد وجودها ضروريا.

ونحن نواجه فرصة تاريخية فريدة لتنسيق إسهامات المجتمع الدولي مع الأولويات التي حددتها حكومة هايتي بالذات لتطورها الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على التزام بلدان أمريكا اللاتينية نحو هايتي، وخاصة من خلال مشاريع التعاون التقني التي تستلزم وجود موارد بشرية كبيرة وتهدف إلى تعزيز الدولة الهايتية. وفي هذا السياق يتم تنفيذ التعاون الذي تقدمه الأرجنتين إلى هايتي في مجالات الأمن الغذائي وتعزيز هياكل وزارة التخطيط والتعاون ووزارة الاقتصاد والمالية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعود إلى الاستنتاجات الرئيسية لأحدث تقرير للأمين العام عن هايتي، حيث يلاحظ التقرير أنه، بالرغم من الصعوبات، لدينا فرصة لإحراز التقدم نحو تدعيم الاستقرار في هايتي. وتحقيقا لتلك الغاية، لا بد من كفالة استمرار التزام المجتمع الدولي بدعم الأمن ومؤسسات الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد ديل روساريو كبايوس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ المكسيك، وهي عضو مرموق في منطقتنا، على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل وعلى مبادرتها لعقد مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن هايتي. ومثل تلك المناقشات تبقي الضوء مسلطا على مبدأ التضامن والتزام المجتمع الدولي نحو هايتي.

وبالمثل، أود أن أهنئ الجماهيرية العربية الليبية على الشفافية والأعمال الجيدة التي اضطلعت بها خلال شهر آذار/مارس في رئاسة مجلس الأمن. كما أشكر السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على إحاطته الإعلامية القيمة التي قدمها صباح هذا اليوم.

ومؤخرا، أثرت الطبيعة تأثيرا قاسيا على الأحوال المعيشية الصعبة بالفعل لشعبي بلدينا، ولكننا نقر بأنها كانت أكثر تدميرا لشعب هايتي المجاورة. وألقت الأعاصير المتكررة بظلالها وأضرت فعلا بحاضر هايتي ومستقبلها، على الأقل مستقبلها القريب. وفي هذا السياق، نلاحظ إلحاح الاستجابة للنداء من أجل التضامن الذي تم الإعراب عنه في العديد من المنتديات المتعددة الأطراف من جانب القادة البارزين في منطقتنا. وآن الأوان لتقديم المساعدة الفعالة لهايتي، وكما قال الأمين العام، ينبغي أن تهدف هذه المساعدة إلى تقليص اعتماد هايتي على المساعدة الإنسانية، إذ أن الإحصاءات الأخيرة لاحظت أن اقتصاد هايتي اقتصاد قوي.

وتنظر الجمهورية الدومينيكية بشكل إيجابي إلى الأعمال التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وهي تؤمن بأن هذا الجهد للتضامن، الذي يشمل بلدان منطقتنا وغيرها من أجزاء العالم، سيسهم في تطور شعب هايتي وإحراز التقدم المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن الجمهورية الدومينيكية تعمل حاليا مع هايتي، كما لاحظ الأمين العام في تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/129)، بشأن إعادة إنشاء اللجنة المشتركة بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، التي تهدف إلى التصدي للمسائل ذات الأولوية في علاقاتنا، بما في ذلك مسائل الهجرة، وزيادة التجارة والصحة والتعليم وأمن الحدود، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، والبيئة وغيرها من المسائل ذات الاهتمام لكلا البلدين.

وفي هذا الصدد، يسرني أن أعلن أن اللجنة المشتركة ستجتمع ابتداء من منتصف عام ٢٠٠٩ لبدء العمل بشأن جدول أعمالنا المشترك والهام. ولا شك أن الطابع الودي والخاص للعلاقات الشخصية بين الرئيس فيرنانديز رينيا رئيس الجمهورية الدومينيكية والرئيس بريفال رئيس هايتي أسهم إسهاما كبيرا في إحراز التقدم في تعزيز العلاقات بين الجمهورية الدومينيكية وهايتي، وقبل كل شيء، في الاستعداد لتيسير الاتصال والتفاهم الأفضل، على النحو الذي يناسب الشعبين اللذين قدر لهما أن يشاركا حدودا جغرافية.

وفيما يتعلق بإدارة الحدود، قامت الجمهورية الدومينيكية بتنفيذ برنامج يدار بصورة مهنية على جانبها من الحدود من خلال إنشاء هيئة أمن الحدود المتخصصة. وهي مكلفة بالإشراف على الحدود بغية منع الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر ولديها ولاية محددة لضمان الاحترام الصارم للسلامة البدنية للأشخاص الذين يعبرون الحدود وحالتهم الصحية. وأبرزت نتائج ذلك البرنامج في تقرير بعثة مجلس الأمن التي زارت هايتي مؤخرا، وأكدت على مناخ الاحترام والاحتراف المهني الذي يسود في المنطقة الحدودية.

إننا نؤيد مؤتمر المانحين المقبل الذي سيعقد في واشنطن، ونحن على ثقة بأن المؤتمر سيؤدي إلى تنشيط تعاون المجتمع الدولي مع هايتي. ولوحظ التقدم الذي أحرز مؤخرا في هايتي من جانب بعثة مجلس الأمن ومن جانب الأمين العام بعد الزيارة التي قام بها إلى هايتي مع الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون.

ونحن نعلم أن الأزمة المالية والاقتصادية الدولية تؤثر علينا جميعا، ولكن، في منطقتنا، ينبغي المحافظة على مبدأ التضامن، وبشكل خاص في حالة هايتي، نظرا، كما قال الأمين العام، لأن التقدم المحرز هناك ما زال هشا للغاية وهو معرض للتراجع.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى استعداد حكومة الجمهورية الدومينيكية لمواصلة الإسهام في هذا الجهد من أجل هايتي. وأنا على ثقة بأن المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المانحة برمتها، سيواصل الامتثال للمبدأ السليم المتمثل في التضامن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

السيدة إسبينوزا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أعرب عن امتناني لبلدكم على مبادرته بعقد هذه الجلسة الخاصة بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/129). وهذه مسألة تكتسي أهمية بالغة ليس لإكوادور فحسب بل لجميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا. كما أغتنم هذه الفرصة لأهنئ البعثة الدائمة لكوستاريكا على فعاليتها ونشاطها خلال قيادتها لفريق مجلس الأمن المعني بتقييم قرارات هذه الهيئة المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وقد شكل إبداء التضامن مع هايتي ميزة دائمة للسياسة الخارجية لإكوادور. وتجسد ذلك على نحو خاص عندما كان ذلك البلد الكاريبي الشقيق يعاني من الأضرار المدمرة للأعاصير والمنخفضات الاستوائية، التي زادت من أوجه ضعف الملايين من إخواننا الهايتيين وأثرت عليهم. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للإعراب عن دعمه لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وللسيد هادي العنابي، المبعوث الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على جهودهما لتحسين الاستقرار والحالة السياسية في هايتي.

ويسلط أحدث تقرير للأمين العام، الذي صدر في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، الضوء على ما أحرز من تقدم في تنفيذ ولاية البعثة التي أنشأها مجلس الأمن وتطبيق جميع القرارات ذات الصلة. وقد ضم بلدي صوته إلى أصوات المجتمع الدولي والأمم المتحدة بتعهده بالتعاون على نحو فعال في مجالي حفظ السلام وصون السلم والأمن من خلال تناوب مستمر للمهندسين العسكريين والموارد والمعدات في بعثة الأمم المتحدة. والوحدة العسكرية لإكوادور في هايتي تقدم الدعم لحكومة هايتي بغية تهيئة بيئة أمنية تمكن من إعادة إرساء المؤسسات الديمقراطية على نحو مستدام، واستعادة سيادة القانون بصورة كاملة، ووضع الإطار اللازم لتعزيز الرفاه والتنمية الاقتصاديين في ذلك البلد الكاريبي الشقيق.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فإن سياسة إكوادور لا تقتصر على إرسال القوات. فقد اتخذت مجموعة كاملة من التدابير تجسد سياسة شاملة بشأن الأمن. فقبل خمسة أعوام، مثلا، أنشأنا في إكوادور مدرسة لبعثات السلام. والدروس التي تلقن لأصحاب الخوذ الزرق من الإكوادوريين تساعدهم على معالجة المشاكل المتصلة بالمشردين واللاجئين، والكوارث الإنسانية. كما تدربهم المدرسة على حل المشاكل التي قد تنشأ مع السكان المدنيين.

وتفخر إكوادور أيضا بمشاركتها في الفريق الاستشاري ٢×٩ المعني بهايتي، الذي يدعم تحقيق المعايير التي أبلغ بها الأمين العام مجلس الأمن في تقريره الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (S/2008/586) لتعزيز الاستقرار في هايتي: أي تشجيع الحوار السياسي والانتخابات، وتوسيع نطاق سلطة الدولة، وإنشاء آلية للأمن المستدام، وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ونأمل أن يتحقق المعيار المتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المستقبل القريب. وتعتقد إكوادور أن الشمول الاجتماعي والقضاء على الفقر من بين التحديات الكبيرة التي يواجهها البلد الشقيق هايتي.

كما ترحب إكوادور بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونرحب أيضا بإقرار مجلس الشيوخ، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تعيين السيدة ميشيل دوفيفيي بيير – لوي، رئيسة للوزراء في حالة طارئة بغية مواجهة مختلف الأزمات التي تعاني منها هايتي. وإكوادور يحدوها أمل كبير في أن الانتخابات القادمة لمجلس الشيوخ في هايتي ستجرى بصورة حرة ونزيهة وشاملة للجميع وفي أجواء متسمة بالانفتاح والنقاش السلمي بما يسمح بإحراز تقدم حاسم بشأن الإصلاحات المؤسسية المطلوبة.

ولا تزال هايتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وهشاشة الحالة الإنسانية. وتأمل حكومة بلدي في أن ينجح فريق الأصدقاء بشأن هايتي، والبلدان المانحة، والمسؤولون الحكوميون في هايتي، في الاتفاق على برنامج طويل الأجل لتثبيت الاستقرار بما من شأنه تيسير عملية التعمير والتنمية في ذلك البلد الشقيق والتعجيل بها. كما تأمل إكوادور في أن يكون مؤتمر المانحين، الذي سيعقد في ١٤ نسيان/أبريل في واشنطن العاصمة، فرصة لكي تقوم البلدان الصديقة لهايتي بإنشاء الآليات اللازمة لوضع الأسس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التي يتوق إليها الشعب الهايتي ويستحقها. ويؤكد بلدي مجددا التزامه الثابت بالإسهام في بناء مستقبل أفضل لهايتي، البلد الكاريبي الشقيق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد تشابيث (تكلم بالإسبانية): يسر وفد بلدي أن يراكم، سيدي الرئيس، توجهون أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما يسرنا أن نشارك في هذه المناقشة المفتوحة، ونحن ممتنون لذلك. كما نود أن نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي بالنيابة عن فريق الأصدقاء بشأن هايتي.

ويود وفدي أن يعرب عن امتنانه لزيارة بعثة مجلس الأمن إلى هايتي في الفترة من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس. ونود على نحو خاص أن نتقدم، من خلالكم، بالتهنئة للسفير خورخي أوربينا، الممثل الدائم لكوستاريكا، على قيادته الجادة والفعالة بشأن موضوع له أهمية وحساسية خاصتين بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما نود أن نشكر السيد هادي العنابي على جهوده المتواصلة في هايتي وعلى ما وافانا به من معلومات هامة.

ومن الواضح أن الحالة الأمنية في هايتي قد تحسنت. فالمناطق التي كانت تتخبط في العنف في الماضي، مثل سيتي سولي، تتمتع اليوم بهدوء كبير فيما يتعلق بالحياة اليومية. ولا يزال التعايش والحوار السياسي سائدين، على الرغم من بعض المصاعب. ونأمل أن تنجح الانتخابات التي تجرى هذا الشهر لانتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ. كما نرحب بالتحسينات التي تحققت في مجالي توسيع نطاق سلطة الدولة، وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

غير أنه لا يقل صحة أن هناك مشاكل بعينها تثير بالغ القلق على الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي. ويساورنا

القلق إزاء تدهور مستويات المعيشة للشعب جراء المصاعب التي واجهها البلد في عام ٢٠٠٨، لا سيما نتيجة للأزمة الغذائية العالمية والأضرار التي تسببت فيها الأعاصير التي ضربت الجزيرة. وفي بيئة شديدة الضعف أصلا، تفاقمت تلك المصاعب بفعل آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وبعيدا عن التشاؤم، ينبغي أن نواجه التحديات بفعالية متجددة. فتعمير هايتي وتنميتها مهمة لم تنته بعد.

وأمام هايتي الآن فرصة لا تعوض تتمثل في المؤتمر الرفيع المستوى للمانحين الذي سيعقد في ١٤ نيسان/أبريل في واشنطن العاصمة. وتلك أساسا فرصة لتأمين الدعم المالي والتكنولوجي، ولزيادة تركيز جهد الحكومة فيما يتعلق بالتخطيط والتحديد الضروري للأهداف الرئيسية في مجالات الأمن الغذائي، والخطوات اللازمة لإيجاد فرص العمل، وتوفير الخدمات الأساسية على نحو موثوق به. وتلبية الاحتياجات العاجلة، الأمر الذي يتحقق بدون شك، لا يلغي ضرورة التفكير بشأن الأجل الطويل والتنمية المستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي ألا يكون الهدف مجرد تأمين الموارد، بل تحسين الحكم أيضا.

وعلى نحو أعم، ينبغي إيلاء الأولوية لدعم التقدم الذي أشير إلى إحرازه في مجالات الأمن، والحوار السياسي، وتوسيع نطاق سلطة الدولة، وترسيخ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وينبغي القيام بذلك من خلال اتخاذ خطوات تمكن من رفع مستويات معيشة عامة الناس من أبناء هايتي على نحو تدريجي وملموس.

كما يود وفدي أن يسلط الضوء مرة أخرى على الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في هايتي. كما نود أن نشيد مرة أخرى بجهود الممثل الخاص للأمين العام في هايتي والوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، التي تقوم، إلى جانب أجهزة دولية أخرى، بعمل محمود في ذلك البلد. وينبغي أن يستمر تعزيز التنسيق بين حكومة هايتي وجميع الأفرقة التي تسدي المشورة أو تقدم التعاون والمساعدة. ويمثل ضمان ملكية حكومة وشعب هايتي للعملية تحديا كبيرا يجب مواجهته بالحزم والطاقة والتفاؤل الصحي. كما أنه مسؤولية كبيرة: ففي نهاية المطاف، يجب أن تحدد حكومة وشعب هايتي المبادئ التوجيهية وأن يقررا مستقبلهما بدعم نشط من المجتمع الدولي.

وأؤكد مرة أخرى التزام حكومة بيرو الراسخ بتحقيق الاستقرار في هايتي وتنميتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية التشيكية.

السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحون المحتملون ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أوجه الشكر مرة أخرى إلى السيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى قيادته لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. كما أود أن أرحب برئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن أشكر كل من قدموا إحاطات إعلامية للمجلس وكل من اشتركوا في مناقشة اليوم.

يشيد الاتحاد الأوروبي ببعثة مجلس الأمن الأخيرة إلى هايتي ويعرب عن امتنانه للممثل الدائم لكوستاريكا الذي ترأس البعثة. لقد تابع الاتحاد الأوروبي باهتمام كبير

الإنجازات والنتائج الرئيسية للبعثة. كما أحطنا علما بالتوصيات الأخيرة للأمين العام المقدمة في أحدث تقرير نصف سنوي له عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/129).

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر بعثة الأمم المتحدة على عملها النشط والفعال جدا، الذي تجلى أساسا في جهودها من أجل عكس مسار الحالة الأمنية المتدهورة والمساعدة في بناء الدولة وبناء القدرات المؤسسية. كما يلاحظ الاتحاد الأوروبي التقدم المحرز في إضفاء السمة المهنية على شرطة هايتي الوطنية التي تعمل بتعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة. ويبرز ذلك استمرار الحاجة إلى زيادة التعاون مع شرطة هايتي الوطنية بهدف الرد بفعالية أكبر على تهديدات الجريمة المنظمة. ويمثل الإصلاح القضائي أيضا أحد الشروط الأساسية لاستتباب الحالة الأمنية.

ونحن نتفق مع الرأي القائل بأن تشكيل حكومة بقيادة رئيسة الوزراء ميشيل دوفيفيير بيير - لوي كان إنجازا مهما، ونحث الحكومة على اتخاذ خطوات إضافية في سبيل تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي - الاقتصادي في البلاد. كما يشيد الاتحاد الأوروبي بقيادة الرئيس رينيه جارسيا بريفال في تحقيق استقرار الاقتصاد واستعادة المؤسسات السياسية.

لا تزال الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ المقررة في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، والمؤجلة منذ نهاية عام ٢٠٠٧، تشكل تحديا كبيرا لهايتي على الصعيد السياسي. وستكمل تلك الانتخابات تشكيل المجلس الأعلى بالجمعية الوطنية لهايتي. ولا شك في أن إجراء تلك الانتخابات بنجاح من شأنه المساهمة في زيادة تعزيز استقرار الحالة السياسية والأمنية في هايتي. ولذلك، فإن الدعم المقدم من المجتمع الدولي حاسم الأهمية في هذا المجال. وستساهم المفوضية الأوروبية بمبلغ ٣,٣ مليون يورو في هذه الجهود.

وبينما أحرز تقدم ملموس في مجالات الحوار السياسي والانتخابات وبسط سلطة الدولة والأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان، ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله في هذه المجالات. ويشيد الاتحاد الأوروبي بجهود بعثة الأمم المتحدة في مساعدة سلطات هايتي، وبخاصة شرطة هايتي الوطنية، في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنه يتعين الاستمرار في أنشطة بناء الدولة وإصلاح القطاع الأمني الذي يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه حكومة هايتي. والاتحاد الأوروبي ملتزم بأن يظل جزءا من جهود المجتمع الدولي لدعم هايتي في هذا المجال البالغ الأهمية الذي يشمل أيضا سيادة القانون وحقوق الإنسان ومكافحة العنف المسلح والجريمة المنظمة.

ما زال الاتحاد الأوروبي قلقا بصفة خاصة إزاء مستويات الفقر والحالة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية في هايتي. وفي هذا الصدد، تشكل الأزمة المالية العالمية والأزمة الغذائية والآثار المدمرة لإعصاري فاي وجوستاف والعواصف الاستوائية ضغوطا إضافية على الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية المتردية بالفعل في هايتي. ويجب عكس اتجاه هذا التدهور في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لتفادي أي أثر سلبي محتمل على الحالة الأمنية العامة التي لا تزال هشة جدا. وفي هذا السياق، من المهم أن تواصل بعثة الأمم المتحدة مشاركتها ويقظتها.

يتحول تركيز تعاون الاتحاد الأوروبي من دعم الفترة الانتقالية من خلال الإصلاح الديمقراطي وإعادة التأهيل إلى الإنعاش الاقتصادي والخدمات الأساسية. ويعتقد الاتحاد الأوروبي حقا أن التنمية الاجتماعية - الاقتصادية القوية

مطلوبة للحفاظ على الاستقرار الوليد وتوطيده. وفضلا عن ذلك، يتعين تعزيز قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية. واستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتعاون مع هايتي للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ مبنية على تلك العناصر. وستركز تلك الاستراتيجية، التي سيخصص لتمويلها مبلغ ٢٩١ مليون يورو، أساسا على البنية التحتية، وبخاصة بناء الطرق، وكذلك على الحكم. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أشير إلى أن الاتحاد الأوروبي، وهو أحد المانحين الرئيسيين لهايتي، افتتح في شباط/فبراير ٢٠٠٩ فرعا محليا لمكتب المعونات الإنسانية التابع له في بور - أو - برنس.

وختاما، يود الاتحاد الأوروبي الإعراب عن دعمه الكامل للمؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن هايتي المقرر عقده يومي ١٣ و ١٤ نيسان/أبريل في واشنطن العاصمة لدعم جهود التعمير وتنفيذ استراتيجية الحكومة للنمو والحد من الفقر. كما سيسهم المؤتمر في إرساء نموذج جديد للتعاون بين هايتي ومانحيها الماليين. والاتحاد الأوروبي مستعد للقيام بدور نشط في هذا المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد مورينو فرنانديز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود، في البداية، سيدي، أن أعرب باسم كوبا عن ارتياحنا إزاء رؤيتكم، ممثل شقيقتنا المكسيك، رئيسا لمجلس الأمن. ونتمنى لكم كل نجاح في عملكم.

لقد كانت الثورة التي قادت إلى استقلال هايتي في ١ كانون الثاني/يناير ١٨٠٤ أول حدث أصبحت منطقة الكاريبي بفضله معروفة كطرف فاعل على المسرح العالمي. كما أثرت ثورة هايتي، التي آوت وشجعت الكثير من الثوريين في القارة في لحظات حاسمة من نضال أمريكا اللاتينية ضد الهيمنة الاستعمارية، تأثيرا خاصا وقويا على مصير الدولة الكوبية وتكوينها.

غير أن هايتي، مهد حروب التحرير ضد الاستعمار في أمريكا وأول جمهورية مستقلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، هي اليوم بلد مهمل من قبل المجتمع الدولي. وهذا البلد الكاريبي هو أحد أوضح الأمثلة على الآثار السيئة للاستعمار والاستعمار الجديد وللنظام الدولي الحالي غير العادل والقائم على الإقصاء ولترعة التدخل المستمرة التي اتسم بها تاريخه المضطرب.

عند تناول الحالة في هايتي في إطار الأمم المتحدة، يكاد ينصب كل الاهتمام دائما على ما تسمى المسائل الأمنية، وهو ما يؤدي عمليا إلى تقليل الاهتمام العاجل المطلوب بمشاكل البلاد الهيكلية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة. وتحقيق السلام والأمن والاستقرار في تلك الدولة يتطلب التخلص من الفقر والتخلف، في المقام الأول. ومن الواضح أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام واستقرار، لكن الأمر الأكثر وضوحا أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام واستقرار بدون تنمية وأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن لشعب يعيش في جوع وفقر مروع ويعاني من اعتلال الصحة ومن الأمية.

إننا نقر بأن الحالة الأمنية على أرض الواقع قد تحسنت بعد إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، لا يوجد حل عسكري لمسألة هايتي، ولا يمكن إيجاد حل عسكري لها. ويعيش في حالة من الفقر نسبة ٨٠ في المائة من سكان ذلك البلد تقريبا، ونصف القوة العاملة تعاني من البطالة، والعمر المتوقع عند الولادة أقل من ٥٢ عاما، و ٤٨ شخصا من كل ١٠٠ من السكان أميون. ووصل عدد الأشخاص المصابين بفيروس

نقص المناعة البشرية إلى أعلى مستوى بين جميع دول منطقة البحر الكاريبي ويعاني نصف السكان تقريبا من سوء التغذية.

وفي العام الماضي، عانت هايتي من صدمة مدمرة جديدة من جراء أربعة أعاصير متعاقبة وعواصف مدارية ضربت البلد. وكان عدد الوفيات كبيرا وبلغ الضرر الذي لحق بالبنية التحتية والاقتصاد نسبة ١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وهو أسوأ ما واجهته هايتي منذ بداية القرن العشرين.

وكوبا، وهي بلد صغير ومحاصر وذو موارد محدودة، واصلت وزادت تعاونها مع تلك الدولة الكاريبية الشقيقة، وبشكل أساسي في قطاع الصحة، ولكن أيضا في مجالات أخرى مثل الطاقة والتعليم والزراعة والرياضة. وفي الوقت الحاضر، يقدم أكثر من ٤٠٠ متعاون كوبي، بشكل أساسي من القطاع الصحي، خدماتهم في أكثر المناطق النائية في هايتي. ويعمل ٢٠٠ اختصاصي في الطب العام الشامل وغيره من الاختصاصات في جميع إدارات البلد. ومنذ بدء التعاون الكوبي مع هايتي في عام ١٩٩٨، قدم الأطباء الكوبيون أكثر من ١٤ مليون استشارة وساعدوا أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ حالة ولادة وأجروا ٢٥٠ ٠٠٠ عملية جراحية.

إن ما يقارب ٣٠٠ طبيب هايتي شاب من الذين تخرجوا في بلدنا يجري تدريبهم مع الفرقة الطبية الكوبية في هايتي. ويدرس حوالي ٥٠ طبيبا هايتيا تخصصهم الثاني في كوبا. وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من ٦٠٠ من الحاصلين على منح دراسية يتلقون الدراسة اليوم في كوبا مجانا بشكل كامل. ويرتبط خمسمائة من هؤلاء الطلبة بتخصصات صحية. وتخرج أكثر من ٨٠٠ شاب هايتي بصفتهم مهنيين من المدارس الكوبية. وفي إطار عملية المعجزة، يقدم برنامج للتعاون وضعته كوبا وفترويلا المساعدة المجانية للمرضى من البلدان المختلفة الذين يعاونون من مشاكل في أعينهم، أجريت عمليات جراحية لمرضى من أبناء هايتي بلغ عددهم ٣٢ ١٩١ شخصا في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وتلقى ٣١ ٠٣٥ شخصا منهم العلاج في مركزين لعلاج العيون ووحدتين متنقلين للجراحة تبرعت بهما جمهورية كوبا لذلك البلد الكاريبي. وأدى تنفيذ البرنامج الكوبي لمحو الأمية المسمى نعم أستطيع ”Yo sí puedo“ إلى تعليم ١٦٠ ٤٩٠ من أبناء هايتي القراءة والكتابة.

وتقدم الأعمال التي تضطلع بها كوبا لصالح هايتي نموذجا متواضعا لمدى ما يمكن إنجازه في ذلك البلد من خلال التعاون الدولي وتقديم المساعدة، وبشكل أساسي من الدول التي تحظى بموارد اقتصادية ومالية كبيرة. ولدى هايتي موارد محدودة للغاية لمواجهة تحدياتها العديدة. وعلى المجتمع الدولي واجب لا يمكن التنصل منه في الإسهام بدرجة كبيرة وزيادة مساعدته والوفاء بالتزاماته المالية والإنسانية لذلك البلد الكاريبي. وبدون دعم المجتمع الدولي، حتى بلوغ الأهداف الإنمائية المتواضعة للألفية سيظل أمرا بعيد المنال لهايتي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن هايتي تعول دائما على مساعدة وتضامن الشعب والحكومة الكوبيين. ونحن نؤدي مجرد واجب ونفي بديننا من الامتنان نحو شعوب منطقة البحر الكاريبي، التي أظهرت دوما صداقتها القوية والمستمرة لكوبا وتضامنها معها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للممثلة الدائمة لكولومبيا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ عبركم المكسيك، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن نتمنى لكم كل النجاح في نظركم في المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس الزاخر بالأعمال التي أعلنتموها في مؤتمر صحفي عُقد في ٢ نيسان/أبريل.

إننا نرحب بمبادرتكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة وبإيلاء اهتمام خاص لمسألة هايتي. ومشاركة ممثلو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ضمن مؤسسات هامة أخرى، في هذه المناقشة تؤكد على التركيز الشامل والواقعي الذي يعالج به النظر في هذه المسألة الهامة.

وتعترف كولومبيا بالمشاكل والتحديات التي تواجهها هايتي، وأدى إلى تفاقمها مؤخرا الكوارث الطبيعة وأزمة اقتصادية ومالية دولية، فضلا عن الارتفاع البالغ لأسعار الغذاء. ونحن نشارك البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأولوية والعزم على دعم هايتي في التغلب على التحديات التي تواجهها. وتحقيقا لتلك الغاية، وإضافة إلى الجهود الثنائية التي بُذلت بالفعل، تشارك كولومبيا في العديد من المبادرات الإقليمية.

واتباعا للمبادئ التوجيهية التي وضعها رئيس كولومبيا، نحن نركز مشاركتنا بشكل رئيسي على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. واستجابة لنداء صريح أطلقته الأمم المتحدة، زادت كولومبيا مؤخرا مساهمتها في البعثة بتقديم ضباط شرطة من ذوي الخبرة في مكافحة الاختطاف ومشكلة المخدرات العالمية.

وستوسع كولومبيا مساهمتها في البعثة بتقديم أفراد الشرطة وستواصل العمل مع البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية. ومؤخرا، بدأنا مشاركتنا بصفتنا بلدا يحظى بمركز مراقب في آلية ٢x٩، التي أنشأها نواب وزراء الخارجية والدفاع في الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وغواتيمالا. ونشارك أيضا في فريق أمريكا اللاتينية العامل للتنسيق والتعاون مع الشرطة الوطنية الهايتية.

وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، السيد هادي العنابي، على التقرير (S/2009/129) الذي قدمه اليوم لنظر المجلس، الذي صيغت فيه اعتبارات هامة وتشاطرها كولومبيا. ونحن نتفق مع ما ورد التقرير ومفاده أن أحد أكبر التحديات القصيرة الأجل التي تواجه هايتي هو انتخابات مجلس الشيوخ المقبلة، ومع التوصية القائلة إنه يجب بذل قصارى الجهد لضمان أن تكون هذه الممارسة الديمقراطية ممارسة حرة ونزيهة وشاملة. والأمر الهام بشكل مماثل هو أن تتخذ القيادة السياسية الهايتية نهجا تعاونيا يمكّن جدول الأعمال التشريعي من المضي قدما ونحو بلوغ الأهداف الطويلة الأجل.

وفيما يتعلق بتعزيز المؤسسات، نحن نتفق مع ملاحظ الأمين العام الواردة في تقريره ومفادها أنه سيتم تعزيز تأثير المبادرات الثنائية من خلال تحسين التنسيق في إطار شامل وذي ملكية وطنية لإصلاح الدولة. وسيكون مؤتمر المانحين الذي سيعقد قريبا في واشنطن، العاصمة، فرصة طيبة لإحراز التقدم في ذلك الصدد.

إن كولومبيا، إدراكا منها للدور الأساسي الذي يضطلع به توفير الأمن في تدعيم سلطة الدولة وتعزيز المؤسسات، ترحب بالقرار الحسن التوقيت الذي اتخذه مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بشأن زيادة أفراد الشرطة في البعثة.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، قام نائب وزير الدفاع الكولومبي ومدير الشرطة الوطنية الكولومبية بزيارة إلى هايتي، حيث أُتيحت لهما الفرصة لإجراء مقابلات مع أعلى السلطات في البلد، وأعضاء فريق الأمم المتحدة والدبلوماسيين من بلدان أمريكا اللاتينية، بهدف تحديد الاحتياجات الأولية لهايتي وإمكانيات التعاون.

ونتيجة للزيارة، سيُبذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون في مجال الأمن، وتزويد هايتي وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بتجربة كولومبيا في مجال التخطيط الاستراتيجي، وتنظيم الشرطة، وتدريب الضباط وضباط الصف والأفرقة المتخصصة، مثل الشرطة القضائية. ومثلما ذُكر ذلك سابقا، سيتم توسيع نطاق التعاون مع الشرطة الهايتية في مكافحة المخدرات والاختطاف والجريمة العادية والمنظمة.

ويشكل تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية خطوة في الاتجاه الصحيح واستجابة للتحديات الحالية، لا سيما مكافحة الجريمة، التي يستلزم مدى انتشارها استجابة شاملة من لدن الشرطة. وفي إطار إسهام كولومبيا في تلك العملية، أيدنا باستمرار إنشاء مؤسسات بمقدورها أن تستجيب لتلك التحديات في إطار حماية حقوق الإنسان.

وفي مجال الكوارث الطبيعية، التي أثرت على جهود هايتي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أسهمت كولومبيا عام ٢٠٠٨ بستة أطنان من الأغذية والأدوية وغيرها من عناصر المساعدة الإنسانية في حالة الطوارئ، بغية التصدي لحالة الطوارئ والتخفيف من آثار إعصار غوستاف والعاصفة المدارية هانا. كما يشمل تعاوننا مبادرات في مجالات التعليم التقني والأمن الغذائي وحماية البيئة. وتأمل كولومبيا أن يسهم ما أبداه المجتمع الدولي من تضامن وما قدمه من دعم تقني إسهاما فعالا في توطيد الديمقراطية وتعزيز الأمن والتنمية المستدامة في هايتي. ونأمل أن تترجم جميع الجهود الموجهة من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى تحسين الأحوال المعيشية لسكان هايتي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد باليرو بريكانيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): باسم حكومة هوغو تشافيز فِريّاس أتمنى لكم، سيدي، نجاحا باهرا وأنتم تقودون أعمال مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل.

لقد اضطلعت هايتي بدور محوري في تاريخ فنزويلا. فقد صنع فرانسيسكو دي ميراندا، وهو أحد الآباء الأوائل في كفاحنا من أجل الاستقلال، أول علم لفنزويلا في هايتي. وحَظي سيمون بوليفار، الذي لم يحرر فنزويلا فحسب بل دولا أخرى في الأمريكتين، بالحماية والدعم من جانب القائد العظيم ألكسندر بيتيون، الأب المؤسس لهايتي المستقلة – وهي أول دولة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تحصل على استقلالها من الاستعمار. وقد عانت هايتي من مختلف الغزوات والتدخلات خلال جميع فترات تاريخها وتعرضت لأبشع المحاولات الإمبريالية لتقويض سيادتها.

ووفقا لتقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، احتلت هايتي المرتبة ١٤٦ من بين ١٧٧ بلدا عام ٢٠٠٨. وبلغ متوسط العمر المتوقع للفرد لدى الولادة ٥٩,٥ سنة عام ٢٠٠٥. ولا بد لهايتي، بسبب ذلك الواقع الكارثي، أن تحصل، بصورة مستعجلة، على المساعدة الاجتماعية والاستثمار اللذين من شأنهما رفع مستويات المعيشة. وبدون هذا التعاون الاجتماعي والاقتصادي، وبدون فرض قيود على المنطق المنحرف لرأس المال الذي يسعى إلى الربح بأي ثمن، سيستحيل على هايتي أن تحقق التنمية الكاملة والمكتفية ذاتيا لجميع أفراد شعبها.

وقد ظلت هايتي منذ عام ١٩٩٠، شأنها شأن البلدان الأخرى في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تعاني من الوصفات الخبيثة للاقتصاديين الليبراليين الجدد، التي فُرضت تحت إشراف البنك الدولي. وكانت تلك الوصفات

غير مناسبة بتاتا لواقعنا. وكانت لها عواقب اجتماعية وبشرية وخيمة أدت إلى تفكيك قاعدة اقتصادية كانت متضررة على نحو شديد فعلا، فضلا عن انهيار الإنتاج الزراعي والحيواني. وأوجدت تلك الحالة فرصة لاستيراد المنتجات ولأطماع تجمعات الشركات الدولية. وأدى الطابع المنحرف لرأس المال هذا إلى القضاء على النظام الاجتماعي والاقتصادي لهايتي، وكانت له آثار فظيعة قوّضت تماما استقلالها الغذائي. ولا تؤثر الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية الحالية على هايتي فحسب، بل أيضا على جميع البلدان الفقيرة، وتزيد من استفحال الفقر وعدم المساواة. وتشكل هايتي إنذارا ضد النماذج الاقتصادية المتوحشة والتكلفة الاجتماعية الباهظة التي يمكن أن يتحتم على بلد من البلدان دفعها.

ومنذ دخول بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى هايتي، تحققت بعض الأهداف المتعلقة بتحقيق الاستقرار، غير أنه يجب الإقرار أيضا بارتكاب أخطاء كبيرة، مما يضع موضع الشك التعاون مع قطاعي الجيش والشرطة، ويستدعي إيلاء الأولوية لتعزيز الأمن. وتبين تجربة بلدي أن هذا الأمر يمكن أن يكون غير مثمر إذا لم نضع أي خطة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الشامل. وتعتقد الحكومة البوليفارية أن هذا هو ما تطلبه هايتي حكومة وشعبا.

وقد شدد السيد روني بريفال، رئيس هايتي، على وجوب أن تجدد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي نفسها لتمهيد السبيل للبدء بعهد جديد. وأشار إلى ضرورة إصلاح النظام القضائي في هايتي، والأهم من ذلك كله، الحصول على الدعم الاجتماعي والاقتصادي. ونعتقد أن الرئيس بريفال يستجيب للأزمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وقد قدمت حكومة فنزويلا البوليفارية، بقيادة هوغو تشافيز فريّاس، مساعدة مستدامة إلى الشعب الهايتي في شكل تعاون في مجال الطاقة لمساعدة المستشفيات والعيادات الطبية على توفير العلاج. وإلى جانب حكومة كوبا الشقيقة، قدمنا الأغذية والمساعدة في مجال الرعاية الصحية. ونحن نقوم بذلك انطلاقا من رغبتنا في التغلب على الفقر من خلال استخدام خطط التكامل استنادا إلى التضامن بين الشعوب والحكومات. كما ظلت فنزويلا تلبي النداء كلما ضربت الكوارث الطبيعية بلد ألكسندر بيتيون.

ويتصف أبناء هايتي بالنبل والبسالة. وهم لا يريدون أن يُعاملوا باعتبارهم ضعفاء. فقد كافحوا بشجاعة من أجل حريتهم وتقريرهم لمصيرهم واستقلالهم. وهم لا يريدون صدقات من المجتمع الدولي، بل التعاون والتضامن، والتعاون الوحيد الممكن الذي يمكن لشعب هايتي في إطاره أن يقرر مصيره بصورة سيادية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي من الجماعة الكاريبية، بأحر التهاني إليكم، سيدي، بتوليكم الرئاسة خلال هذا الشهر.

عندما أؤكد للمجلس الشعور بالشرف والفخر والارتياح الذي يشعر به وفد بلادي عند مخاطبة مجلس الأمن باسم الدول الأربع عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية بشأن مسألة هايتي وأعرب عن امتناني للدعوة المقدمة للقيام بذلك، فإنني أفعل ما يتجاوز بكثير مجرد الإشادة بانعقاد هذه الهيئة الموقرة. أشعر بأنني أفي بالتزام عائلي حيث أن هايتي عضو في الأسرة الكاريبية. ونحن نجلس في نفس المجالس الإقليمية ونعمل معا من أجل بلوغ نفس الأهداف والغايات الإقليمية، ولذلك من الطبيعي أن نشترك في رؤية موحدة

لأهمية نظر مجلس الأمن هذا في الحالة المتعلقة بهايتي وأن يكون لدينا توقع مشترك إزاء نتيجته.

إن الأمين العام يستحق الإشادة على تقييماته الواسعة النطاق والصريحة والموضوعية الواردة في التقرير الذي قدمه، في الوثيقة S/2009/129، عن تقدم جهود تنفيذ القرار ١٨٤٠ (٢٠٠٨) خلال الفترة من ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩. نرى بوضوح في ذلك التقرير التعقد الهائل للحالة في هايتي والتحديات الكثيرة التي تواجه مجهود توطيد دعائم استقرار ذلك البلد ووضع أساس للأمن والتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وازدادت هذه العمليات تعقدا بسبب سلسلة العواصف الاستوائية والأعاصير التي اجتاحت البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولاحقا بسبب آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وبينما لا يوجد بالتأكيد مجال للتقليل من خطورة العوامل التي ما زالت تعوق جهود تحقيق الاستقرار في هايتي أو التقليل من شأنها، فإنه ينبغي لنا أن نحرص بنفس الطريقة على أن نفطن إلى الإبداع والمثابرة والعزم المطلق الذي نرى من خلاله تغييرات واعدة تظهر في المشهد الهايتي، وعلى أن نقدر ذلك حق قدره. وأنا أشير، على سبيل المثال، إلى مجال إقامة حوار سياسي وإلى بسط وتعزيز سلطة الدولة وحكم القانون.

هذه إنجازات حققتها سلطات هايتي وشعبها، وهما يستحقان تقديرنا. لكن قدرا كبيرا من الفضل يرجع أيضا إلى رجال ونساء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لمشاركتهم بتفان وصبر وبطريقة بنّاءة في تقديم المساعدة والدعم لشعب هايتي في طائفة عريضة من المجالات شديدة الأهمية لإعادة إرساء الظروف الكفيلة بتحقيق الاستقرار، مثل تقديم المساعدة الأمنية في العملية الانتخابية وتدعيم القدرات المؤسسية وتعزيز الأمن وتوطيده، والحد من العنف ودعم قدرة الشرطة والتمتع بحقوق الإنسان، في جملة أمور. وتعرب الجماعة الكاريبية عن خالص تقديرها للبعثة على هذه المساهمات القيّمة. وأود أن أضيف أن الدول الكاريبية فخورة بمستوى المساعدة التي استطعنا تقديمها بإرسال وحدات شرطة وضباط شرطة من دولتين من الدول الأعضاء، غرينادا وجامايكا.

ولكن مهما كانت هذه التحسينات مشجعة، فإن الأمين العام حريص على الإشارة إلى طبيعتها الهشة. ولئن كانت مهمة جعلها أكثر قوة من مسؤولية سلطات هايتي وشعبها، فمن واجب المجتمع الدولي أن يدعمهما في هذا المجهود. وفي هذا السياق، تؤيد الجماعة الكاريبية عقد المؤتمر الرفيع المستوى للمانحين لتقديم الدعم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر. ونتطلع إلى تعزيز الوحدة والتعاون بين شعب هايتي وإلى تهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز الأمن والاستقرار في البلد. ونرى أن ذلك سيكون أفضل وعد بشراكة منتجة وذات مغزى بين سلطات هايتي ودوائر المانحين من أجل ضمان مساعدة البلد في السير على طريق الانتعاش الاقتصادي المستدام.

وختاما، ترغب الجماعة الكاريبية في توجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره وعلى زيارته الأخيرة لهايتي. ونحن نؤيد بقوة نداءه إلى المجتمع الدولي لمواصلة تركيز الاهتمام على تقديم المساعدات التي تشتد حاجة هايتي إليها، وهو نداء نلاحظ أن ممثله الخاص أيده بشدة اليوم. كما نرغب في الإعراب عن خالص التقدير للممثل الخاص للأمين العام، هادي العنابي، على قيادته لبعثة الأمم المتحدة وعلى التقرير الشامل الذي قدمه إلى المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسفير ليو ميروري الممثل الدائم لهايتي.

السيد ميروري (هايتي) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على تولي المكسيك رئاسة مجلس الأمن. وكما تعرفون، فإن المكسيك بلد صديق لبلدنا. كما أود أن أهنئكم على الطريقة النموذجية التي تديرون بها عمل المجلس خلال رئاستكم. وأود أن أشكركم أيضا على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة حول مسألة هايتي.

كما أهنئ الممثل الخاص للأمين العام، السيد العنابي، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا هذا الصباح، والتي تكمل بشكل يثير الإعجاب التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في هايتي. وأرغب في تهنئته، باسم حكومة هايتي، على العمل الممتاز الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تحت قيادته المستنيرة.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى، باسم حكومة هايتي وشعبها، عن امتناننا للبلدان الكثيرة في المنطقة، من الجماعة الكاريبية، التي تشارك في بعثة الأمم المتحدة تحت قيادة البرازيل. لقد غطى المتكلمون الكثيرون النتائج الإيجابية للبعثة باستفاضة ولا توجد حاجة إلى أي تعليقات إضافية.

وفي هذا الصدد، أود، قبل مواصلة حديثي، أن أخص بالذكر كل من يعملون من أجل السلام الموجودين، ليلا ونهارا، في جميع أنحاء هايتي والذين يقدمون لسلطات هايتي وشعبها إسهاماتهم في نهضة البلد. إنهم يأتون من جميع القارات وقد تختلف تجاربهم ونظرتهم إلى الأمور، ولكن رغبتهم في المساعدة على تصحيح حالة استمرت أطول من اللازم تلهمهم وتوحدهم جميعا. وحكومة هايتي تشيد بجهودهم. وأود اغتنام هذه الفرصة للإعراب بكل تواضع عن مشاعر التقدير تكريما لذكرى من لقوا حتفهم في ساحة الشرف.

أود مرة أخرى أن أشكر أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره على الاهتمام المستمر بهايتي. ولقد أحطت علما باهتمام بالتعليقات والتحليلات والمقترحات المختلفة التي شكلت خلفية لمختلف البيانات. وبصدق شديد، أود أن أشكر جميع المتكلمين، من الجماعة الكاريبية ومن منطقة أمريكا اللاتينية أو من أماكن أخرى، على الدعم الذي قدموه بخصوص بلدي. وأنقل لهم امتنان حكومة هايتي وشعبها.

لا داعي للتذكرة بأهمية ورمزية الزيارة التي قام بها لهايتي مؤخرا وفد رفيع المستوى بقيادة الأمين العام، بان كي – مون، والرئيس الأمريكي الأسبق، بيل كلينتون، وهي الزيارة التي أشار إليها العديد من المتكلمين. وقد تلتها زيارة مجلس الأمن، في الفترة من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس، بقيادة السفير أوربينا، ممثل كوستاريكا، والتي قدرها شعب هايتي وحكومتها تقديرا كبيرا جدا. وهم يعتبرونها دليلا ملموسا على اهتمام المجتمع الدولي بالحالة في هايتي والتزامه بدعمنا في إعادة بناء البلد. وما زالت حكومة هايتي وشعبها ملتزمين التزاما تاما ببناء مجتمع جديد وحديث وديمقراطي، مجتمع موجه نحو تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالدعم القوي للمؤسسات الإقليمية والدولية والمجتمع الدولي بأسره.

يأتي تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2009/129، المعروضة علينا اليوم، في توقيت مناسب جدا ويستحق اهتمامنا. لقد جاء في وقت حاسم يستعد فيه مواطنو هايتي للإدلاء بأصواتهم في التاسع عشر من الشهر الحالي لشغل ١٢ مقعدا شاغرا في مجلس شيوخ الجمهورية. ويمكن أن تساعد هذه الانتخابات، وفقا لما هو وارد في التقرير، على تيسير عمل المجلس الأعلى وتعزيز قواعد التجديد الديمقراطي الذي تطمح إليه الأمة الهايتية.

ولئن كانت الحالة الأمنية، كما يؤكد التقرير، قد تحسنت بالتأكيد بفضل تحسين التنسيق بين الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فإننا لا يمكن أن نعلن الانتصار، لأن من الواضح أن الحالة ما زالت هشة. ويقر التقرير نفسه بذلك. وأود أن أقول إن الحكومة تدرك إدراكا كاملا، تماما مثلما ندرك نحن، أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في ذلك المجال. ولذلك السبب نحن نعلق أهمية خاصة على المبادرات الرامية إلى إعطاء البلد قوة شرطة قوامها ١٤٠٠٠ فرد بحلول عام ٢٠١١، مع زيادة وتحسين جهودنا فيما يتعلق بالنظام القضائي ونظام الإصلاحيات، اللذين أشار إليهما بعض المتكلمين اليوم.

وفيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وكما أقر العديد من المتكلمين، فإن هايتي ما زالت تصارع من أجل الانتعاش من الآثار السلبية لأزمة الغذاء التي حصلت في نيسان/أبريل الماضي وأزمة العواصف التي ضربت البلد في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وسببت دمارا كبيرا للبنية التحتية الرئيسية وكادت أن تمحو قطاعنا الزراعي. ونتيجة لذلك، ما زال الاقتصاد الوطني يعاني بشكل هائل، وأدت إلى تدهوره الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي تؤثر على العالم بأسره. ونحن ندرك تماما أن نسبة ٧٨ في المائة من السكان ما زالوا يعيشون تحت خط الفقر وأن جهود السلطات الهايتية والمجتمع الدولي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تتعرض لاختبار قاس.

ولذلك السبب يود وفدي، عبر هذه الهيئة، أن يشكر الأمين العام مرة أخرى على التزامه الفعال نحو إنجاح مؤتمر المانحين بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي الذي سيعقد في واشنطن في ١٤ نيسان/أبريل، أي الأسبوع المقبل. وفي ذلك الصدد، ينبغي التشديد على أهمية الرحلة التي قام بها مؤخرا إلى هايتي الاقتصادي بول كولير بناء على طلب الأمين العام والتقرير الناجم عن الرحلة. وفي معظم الحالات تم تحديد الاحتياجات والإمكانيات وتناولها في ورقة إستراتيجيتنا الوطنية للنمو والحد من الفقر.

ونأمل أن يؤدي تنسيق تدخلات شركائنا مع أولويات الحكومة والأموال المقرر أن يفرج عنها عقب ذلك المؤتمر إلى منح البلد دفعة وتمكينه من المضي قدما وعلى أساس اقتصادي أكثر استقرارا إلى حد بعيد. ومرة أخرى، نقدم الشكر للوفود التي أبدت اهتمامها بنجاح المؤتمر وأعربت بالفعل عن اعتزامها أن تشارك مشاركة فعالة. ولا يساور الحكومة الهايتية أي شك، مع دعم هذه الوفود، بأنه سيتم بلوغ الأهداف التي حددتها الحكومة للإنعاش الاقتصادي للبلد ولتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وأشار أكثر من متكلم اليوم إلى أن هايتي تمر بمرحلة تحول حاسمة وأن على البلد والمجتمع الدولي أن يغتنما الفرصة. ونود أن نؤكد على أن هايتي، من جانبها، على استعداد للقيام بذلك.

وفي أغلب الأحيان يقال إن التنمية الاقتصادية وتوفير الأمن يرتبطان ارتباطا وثيقا وإنه لا يمكن لأي بلد أن يغفل عن تلك الصلة. وعلاوة على ذلك، وإضافة إلى الجهود التي يبذلها مجلس الأمن من خلال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من أجل تحقيق الاستقرار في البلد، كما ذكر المتكلمون العديدون، فإن من الواضح أيضا أن تحقيق الاستقرار يتوقف على إحراز تقدم في مجال التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ولذلك السبب فإن حكومتي، إدراكا منها لتلك الصلة البالغة الأهمية، تولي أهمية كبيرة لإنجاح مؤتمر واشنطن الذي سيعقد الأسبوع الماضي وتؤكد على أنها تتطلع إلى تقديم الدعم القوي من المجتمع الدولي في المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، الإدلاء ببعض التعليقات الختامية.

السيد العنابي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إعرابهم عن الدعم القوي لأداء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ولعملية تحقيق الاستقرار في هايتي بصورة عامة. وسأشارك بعض التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس اليوم مع أعضاء فريقنا، وأنا على يقين من أنهم سيجدونها مشجعة للغاية. ونأمل أن يستمر ذلك الدعم، بما في ذلك على وجه الخصوص الدعم الذي يقدم في سياق مؤتمر واشنطن المقبل.

كما أود أن أسجل، لا سيما في وقت تتولى المكسيك رئاسة مجلس الأمن، تقديري الكبير للمساهمة البالغ الأهمية التي تقدمها بلدان أمريكا اللاتينية، مع بلدان أخرى، في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي ذلك السياق، أود أن أنوه على وجه الخصوص بالإسهام الذي قدمه قائد قوتنا المنتهية ولايته، الجنرال سانتوس كروز، في تحسين الحالة الأمنية في هايتي وأن أشيد بقيادته الفعالة للغاية خلال الأشهر الـ ٢٧ التي قضاها معنا في البعثة.

كما أود أن أعرب عن امتناني لمنظمة الدول الأمريكية على تعاونها ودعمها للعملية الانتخابية من خلال تسجيل الناخبين، وعلى ما تقدمه من دعم إلى السلطات الهايتية في طبع بطاقات الهوية وتوزيعها على الناخبين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم.

وأخيرا، سيدي الرئيس، أود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة وعلى ما أدليتم به من ملاحظات مفيدة، وعلى ملاحظات أعضاء المجلس. ومن المؤكد أننا سنضع هذه الملاحظات نصب أعيننا، بما فيها تعليقات السفير أوربينا بشأن الاستدامة، التي من الواضح أنها وجيهة للغاية. وأعتقد أنه يلزم أن نواصل العمل معا لتهيئة بيئة مستدامة في هايتي ليس من منظور الأمن فحسب، بل أيضا لوضع البلد على مسار دائم للتنمية حتى تتمكن البعثة عندما يحين الوقت من المغادرة بدون أن تضطر إلى العودة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز حتى الآن في المجالات البالغة الأهمية لتوطيد الاستقرار في هايتي، وهي الحوار السياسي؛ وبسط سلطة الدولة، بما في ذلك ضبط الحدود؛ وتعزيز الأمن؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

”ويلاحظ المجلس بقلق التحديات القائمة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ ثمة تدهور ملحوظ في المستويات المعيشية للغالبية العظمى من الهايتيين. ويكرر المجلس تأكيد الحاجة إلى إقران الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الدائم في هايتي. وفي هذا الصدد، يهيب المجلس ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري أن يوثقا تنسيقهما مع حكومة هايتي والشركاء الدوليين والإقليميين، وأن يراعيا أن حكومة وشعب هايتي هما مالكا زمام الأمر والمسؤولان في المقام الأول.

”ويدرك المجلس الأهمية البالغة لمؤتمر المانحين الرفيع المستوى المعني بهايتي الذي سيستضيفه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في واشنطن، العاصمة، في ١٤ نيسان/أبريل. ويرحب المجلس بالدعم القيم المتواصل الذي يقدمه المانحون ويحثهم على إتاحة

المساعدة الفنية والمالية الإضافية اللازمة لحكومة هايتي لتلبية احتياجات البلد العاجلة في مجالات المساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر والتعمير مع إرساء دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

”ويحث المجلس مؤسسات هايتي على أن تكثف جهودها لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الهايتيين، وأن تعمل سويا من أجل تعزيز الحوار، وسيادة القانون، والحكم الرشيد.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد الحاجة إلى أن تكون الانتخابات القادمة لتجديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ شاملة وحرة ونزيهة. ويدعو المجلس جميع الفاعلين السياسيين في هايتي إلى كفالة إجراء الانتخابات في جو يسوده السلام.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه القوي للبعثة وللممثل الخاص للأمين العام فيما يبذلانه من جهود لتحسين الاستقرار والحكم في هايتي، ويشدد في الوقت ذاته على ضرورة أن تواصل البعثة التكيف مع الظروف المتغيرة في عين المكان، ويعرب عن تقديره لجميع الدول الأعضاء التي تدعم عملية تحقيق الاستقرار، وبخاصة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/4.

أشكر من اشتركوا في مناقشة اليوم الثرية على بياناتهم.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.